International Labour Organization

تعزيز
التغيير للمستقبل

نتائج ٢٠١٩ في مصر

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية، 2020
الطبعة الأولى باللغة العربية، 2020

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص)، بمكتب العمل الدولي بجنيف على العنوان التالي: ILO Publications (Rights and Licensing), International Labour Office, CH- 1211 Geneva 22, Switzerland , أو عبر البريد الإليكتروني: rights@ilo.org والمكتب يرحب دائماً بهذه الطلبات.

ويجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين لدى المنظمات التي لها حقوق النسخ أن تنتج نسخاً وفقاً للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. ويمكن زيارة www.ifrro.org للاطلاع على المنظمات التي لها حقوق النسخ في بلدك.

تعزيز التغيير للمستقبل – نتائج 2019 في مصر
ISBN : 9789220335642 (مطبوع) + (موقع الكتروني pdf)

ومتوفر أيضاً باللغة الإنجليزية:
Cultivating Change for the Future: 2019 Results in Egypt
ISBN : 9789220335635 (مطبوع) + (موقع الكتروني pdf)

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتماشى مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا المواد المعروضة فيها، على التعبير عن رأي مكتب العمل الدولي بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

إن مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً، هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

كما أن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كذلك إغفال ذكر أي شركات أومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على معلومات عن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية من خلال زيارة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي: www.ilo.org/publns

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، الاتصال على العنوان التالي:
مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة
9 ش د. طه حسين، الزمالك، القاهرة- جمهورية مصر العربية
تليفون: 27350123 (202+)
موقع الكتروني: www.ilo.org/cairo

طبع في (جمهورية مصر العربية).

8 كلمة المدير
10 فريق عمل منظمة العمل الدولية بالقاهرة
12 تاريخ منظمة العمل الدولية
16 سوق العمل المصري عام ٢٠١٩
19 نظرة عامة على جهود منظمة العمل الدولية لتعزيز فرص العمل في مصر
20 **القسم 1: الوظائف**
1. أ) قابلية التوظيف والمهارات والتعليم الشامل
1.ب) القطاع الخاص وتنمية المشروعات
26 **القسم 2: الحماية الاجتماعية**
2. أ) الضمان الاجتماعي
2. ب) الأشخاص ذوو الإعاقة
2. ج) عمل الأطفال
32 **القسم 3: الموضوعات المشتركة**
3. أ) أصحاب العمل والعمال
3. ب) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
37 شركاؤنا
38 حافظة المشروعات
40 المختصرات المستخدمة في هذا التقرير
42 معرض الصور

العمل اللائق
يعزز العدالة
الاجتماعية

العدالة
الاجتماعية
تضمن السلام

تعمل إتاحة الفرص
وضمان المساواة
والأمن على

تحسين مناخ الأعمال

تـواجـدنـا مـعًـا هـو

البــدايـة،

وبـقـاؤنـا مـعـاً هـو

التقــدم،

وعـمـلـنـا مـعًـا هـو

النجـــاح

كلمة المدير

"نحن نعيش في زمن يتسم بالتغير غير المسبوق والتحديات الاستثنائية في عالم العمل". وصفت هذه الكلمات الظروف التي عاشها العالم في عام ١٩١٩، عندما تأسست منظمة العمل الدولية، ولاتزال وصفاً ملائماً للظروف بعد قرن من الزمان.

منذ عام ١٩١٩، قامت منظمة العمل الدولية بجمع العمال وأصحاب العمل والحكومة تحت مظلة واحدة للنهوض بالسياسات والبرامج التي تشجع فرص العمل اللائق، وتدعم الحماية الاجتماعية وتعزز الحوار بشأن القضايا المتعلقة بالعمل. ويصبح التغيير الذي يفيد جميع الأطراف ممكناً، عندما يتم الوقوف على المجالات التي تتشابك وتتحد فيها المصالح وتوضيحها.

مهمتنا محددة ومستمرة. فلكي نكون رعاة فاعلين في عملية التغيير، يجب أن تتكيف أساليبنا وتتطور استجابتنا للتحديات المحددة التي نسعى إلى معالجتها. وتعكس أنشطتنا ونتائجنا لعام ٢٠١٩، الموصوفة في هذا التقرير، طرقًا جديدة ومبتكرة في التفكير وصياغة الاستجابات للتحديات، على الصعيدين العالمي والمصري.

تتضمن أمثلة بعض المبادرات الجديدة المؤثرة ما يلي:

- تنمية فرص جديدة لتوظيف الشباب من خلال استراتيجية متعددة الجوانب تتناول الاستعداد للتوظيف وظروف العمل العادلة وريادة الأعمال والتنمية الريفية.
- تأسيس أول شراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم توفير فرص العمل وتشغيل الشباب، جنبًا إلى جنب مع ميثانكس في مصر.
- تعزيز قدرة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على المنافسة والنمو من خلال فهم سلاسل القيمة.
- توسيع محفظتنا لمعالجة الأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى عدم المساواة وتعيق المرأة من التمتع بفرص متكافئة للعمل اللائق والأجر المتساوي؛
- دعم الإجراءات المستهدفة من قبل مجموعة كبيرة من الجهات المعنية للقضاء على عمل الأطفال في سلسلة القيمة الخاصة بالقطن.
- تمكين المراكز الجامعية للتطوير المهني من جمع معلومات عن سوق العمل ودمجها في خدمات الإرشاد التعليمي والمهني، مما سيساعد على تقليص الفجوة بين معرفة الخريجين والمهارات واحتياجات أصحاب الأعمال.
- إطلاق المرحلة الثانية من الشبكة المصرية للأعمال والإعاقة، والتي توفر منتدى لأصحاب العمل من الشركات لتبادل الدروس المستفادة والمشاركة في الدعوة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في العمل.

أشعر بالتفاؤل بأن هذه البرامج، إلى جانب العديد من المبادرات الحالية الأخرى التي كان لها ثمارها بالفعل العام الماضي، سيكون لها تأثيرات دائمة على عالم العمل في مصر.

احتفلت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩ بالذكرى المئوية لتأسيسها، واحتفلت منظمة العمل الدولية بالقاهرة، تحت رعاية فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي بهذا الإنجاز من خلال فعاليات سلطت الضوء على الصداقة الثمينة والعلاقات العميقة التي أسسناها مع مصر وشعبها. حيث أشعر أنا وجميع العاملين بمنظمة العمل الدولية بمكتب القاهرة بالامتنان للفرص التي أتيحت لنا كي نكون جزءًا من قصة بلد يعيد تشكيل مستقبله برؤية وتصميم.

بينما أكتب هذه المقدمة، يتعامل العالم مع ربما التحدي الأصعب في حياتنا وهو جائحة فيروس كورونا. وقد شاركت منظمة العمل الدولية ومكتبها في القاهرة، بكثافة في دعم الاستجابات التي من شأنها أن تخفف من الأضرار التي تلحق بالأرواح وتؤثر على سبل العيش.

ومن خلال ذلك نقوم بتوحيد قوانا، كما فعلنا منذ أكثر من قرن، مع التركيبة الثلاثية لمنظمتنا (الحكومة، وأصحاب العمل والعمال)، والشركاء والجهات المانحة، وكذلك زملائنا في منظمة العمل الدولية في جنيف وأبيدجان. وأود أن أتقدم بخالص الشكر لكل المتعاونين معنا، على أفكاركم ودعمكم ومساهماتكم. لقد أدى تعاوننا في تعزيز العدالة الاجتماعية إلى تحقيق إنجازات وليدة لا حصر لها على مر السنين، وسوف تبقينا في وضع جيد في المستقبل، بغض النظر عن اختبارات الزمن.

إيريك أوشلان

مدير الفريق الفني للعمل اللائق لدول شمال أفريقيا ومدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة

مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة: من نحن؟

مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة:
إيريك أوشلان
مكتب المدير: **منى كامل، هاجر مقبول**
البرامج: **سارة صبري، سارة أحمد**
الإعلام: **أسماء رزق**
الموارد البشرية: **سارة بيومي**
الإدارة والشؤون المالية: **سمية علي، نانسي بطرس، إيمان البكري، أحمد أمين، أحمد ناصر**

الأخصائيون الدوليون لدول شمال إفريقيا

أخصائي معايير العمل الدولية: **كون كومبير**
أخصائي أول أصحاب أعمال: **فريد حجازي**
أخصائي تشغيل: **لوكا فيدي**
أخصائي تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة: **ميجل سولانا**
اخصائي تنمية المهارات: **لورا شميديت**
أخصائي حوار مجتمعي وأجور: **سيفان أنانيان**
أخصائي حماية اجتماعية: **باسكال أنيتك**
أخصائي عمال: **وفاء أسامة**

الأخصائيون الدوليون لدول شمال إفريقيا في مكتب الجزائر

اخصائي السلامة والصحة المهنية: **حليم حمزاوي**
أخصائية الهجرة والتنقل: **أوريليا سيجاتي**

كبار المستشارين الفنيين ومديرو المشروعات

عزة قنديل: وظائف لائقة لشباب مصر: معًا لمواجهة التحدي
وظائف لائقة لشباب مصر: دمياط

أمير عبيد: برنامج آفاق - الشراكة من أجل تحسين آفاق النازحين قسرا والمجتمعات المضيفة (PROSPECTS)
بسمة نفادي: وظائف ومهارات للأشخاص ذوي الإعاقة
هبة شحاتة: دعم تفعيل إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثاً في اتحاد الصناعات المصرية
هبة راشد: المراكز الجامعية للتطوير المهني
إيناس عياري: الطريق إلى الأمام بعد الثورة - العمل اللائق للمرأة في مصر وتونس؛ تعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل في مصر

جانيكا سيمون: برنامج العمل الأفضل، المرحلة التجريبية، مصر
ليوناردو ميكينى/فالنتين اوفنلوخ: النهوض بالعمل اللائق في شمال إفريقيا (أضواء)
لينة نيراوي: تشغيل شباب مصر (EYE): إيجاد سبب للبقاء
مروة صلاح: الاسراع بالقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد في إفريقيا
محمد مصطفى: تعزيز الثقافة المالية بين الفئات الضعيفة في مصر
محمد عبد الحميد
البرنامج المشترك لتعزيز العمل الإنتاجي والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين

نشوى بلال: تشغيل شباب مصر (EYE) خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص في مصر والعمل معًا في القليوبية والمنوفية
ياسمين العيسوي: خدمات تطوير الأعمال من أجل النمو

تاريخ منظمة العمل الدولية

مع احتفال منظمة العمل الدولية بالذكرى المئوية في عام ٢٠١٩ لتأسيسها، فقد حان الوقت للتفكير في العديد من الأحداث التي غيرت الحياة والمرتبطة بعشرة عقود من تاريخ منظمة العمل الدولية.

لعبت المنظمة دورًا في مراحل تاريخية رئيسية- الكساد الكبير، وإنهاء الاستعمار، وإنشاء النقابة العمالية المستقلة في بولندا، والانتصار على الفصل العنصري في جنوب إفريقيا - واليوم في تعزيز إطار أخلاقي ومنتج لعولمة عادلة.

تأسست المنظمة في عام ١٩١٩، بوصفها جزءاً من معاهدة فرساي التي أنهت الحرب العالمية الأولى، لتعبر عن الاعتقاد بعدم إمكانية إرساء السلام الشامل والدائم إلا على أساس العدالة الاجتماعية.

وفي أوائل عام ١٩١٩ قامت لجنة العمل بصياغة دستور منظمة العمل الدولية، برئاسة صمويل جومبرز، رئيس الاتحاد الأمريكي للعمل (AFL) في الولايات المتحدة. وكانت هذه اللجنة تتألف من ممثلين عن تسعة بلدان: بلجيكا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

نتج عن هذه العملية منظمة ذات تمثيل ثلاثي، وهي الوحيدة من نوعها التي، تجمع ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال في هيئاتها التنفيذية.

خرجت القوى الدافعة لإنشاء منظمة العمل الدولية من الاعتبارات الأمنية والإنسانية والسياسية والاقتصادية. حيث أدرك مؤسسو منظمة العمل الدولية أهمية العدالة الاجتماعية في تأمين السلام، على خلفية استغلال العمال في الدول الصناعية في ذلك الوقت. كما بدأ فهم الترابط الاقتصادي في العالم والحاجة إلى التعاون لتحقيق التشابه في ظروف العمل في البلدان المتنافسة على الأسواق يتزايد.

ولكي تنعكس هذه الأفكار، ينص دستور منظمة العمل الدولية على الآتي:

- لما لم يكن هناك من سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بُني على أساس من العدالة الاجتماعية؛
- ولما كانت هناك ظروف عمل تنطوي على إلحاق الظلم والضنك والحرمان بأعداد كبيرة من الناس فتولد سخطاً يبلغ من جسامته أن يعرض السلام والوئام العالميين للخطر، وكان من المُلح تحسين الظروف المذكورة،
- وكذلك لما كان في تخلف أي أمة عن توفير ظروف عمل إنسانية، عقبة تعطل جهود غيرها من الأمم الراغبة في تحسين أحوال العمل داخل بلدانها.

ولا تزال مجالات التحسين المدرجة في الديباجة ذات أهمية اليوم، بما في ذلك تنظيم وقت العمل وتوفير العمالة، والوقاية من البطالة وتوفير أجر معيشي لائق، وضمان الحماية الاجتماعية للعمال والأطفال والشباب والنساء. كما تنص الديباجة على عدد من المبادئ الأساسية، على سبيل المثال مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية والحرية النقابية وحرية حق التنظيم، وتبرز، من بين أمور أخرى، أهمية التعليم المهني والتقني.

https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/history/lang--en/index.htm

رسالة منظمة العمل الدولية ورؤيتها

تتمثل المهمة الرئيسية لمنظمة العمل الدولية في تعزيز العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان والعمال المعترف بها دولياً، كما أنها تعمل على مباشرة مهمتها التي تأسست من أجلها وهي أن العدالة الاجتماعية ضرورية لتحقيق السلام الشامل والدائم.

ولكونها الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة ذات التمثيل الثلاثي، تقوم منظمة العمل الدولية بجمع ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال في ١٨٧ دولة عضو لصياغة معايير العمل ووضع السياسات المعنية بالعمل وإعداد البرامج التي تعزز العمل اللائق لكافة النساء والرجال.

واليوم يساعد برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية على النهوض بالظروف الاقتصادية وظروف العمل التي تمنح جميع العمال وأصحاب العمل والحكومات نصيباً دائماً في السلام والازدهار والتقدم.

خبرة ومعرفة حول عالم العمل لا مثيل لها

دعماً لأهدافها، توفر منظمة العمل الدولية خبرات ومعرفة حول عالم العمل لا مثيل لها، اكتسبتها على مدار ما يقرب من ١٠٠ عام من الاستجابة لاحتياجات الناس للعمل اللائق وسبل العيش والكرامة في كل مكان. كما تخدم دوائرها الثلاثة - والمجتمع ككل – من خلال عدة طرق، بما في ذلك:

- صياغة سياسات وبرامج دولية لتعزيز الحقوق الأساسية للإنسان، وتحسين ظروف العمل والمعيشة، وتعزيز فرص التوظيف.
- وضع معايير عمل دولية مدعومة بنظام فريد للإشراف على تطبيقها.
- صياغة برنامج مكثف للتعاون الفني والدولي وتنفيذه في شراكة نشطة مع الدوائر الثلاثة لمساعدة البلدان على وضع هذه السياسات موضع التنفيذ بطريقة فعالة.
- تنفذ أنشطة التدريب والتعليم والبحث للمساعدة في دفع كل هذه الجهود.

ماذا فعلنا:

للاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية في مصر

احتفلنا في عام ٢٠١٩، وبالشراكة مع الدولة المصرية وشعبها، بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية. وتزامنت هذه الذكرى المئوية مع الذكرى الستين لتأسيس مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة، مما جعل من عام ٢٠١٩ علامة بارزة بشكل خاص.

انطلق الاحتفال بالذكرى المئوية في مارس عام ٢٠١٩ بمؤتمر صحفي في مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة برئاسة معالي السيد/ محمد سعفان وزير القوى العاملة والسيد/ إيريك أوشلان- مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة كما تم إطلاق عدد من المراكب الصغيرة في نهر النيل، تحمل شعار مئوية منظمة العمل الدولية على أشرعتها.

وكرمز مناسب لقوة الصداقة بين مصر ومنظمة العمل الدولية ونموها، أهدت منظمة العمل الدولية ١٠٠ شجرة كي يتم غرسها في المتحف المصري الكبير الجديد. وحضر الاحتفالية السيد/ محمد سعفان وزير القوى العاملة والدكتور/ خالد العناني وزير الآثار واللواء/ عاطف مفتاح المشرف على المتحف ومجموعة من طلاب الجامعات والمدارس والأطفال ذوي الإعاقة.

وفي ١١ أبريل ٢٠١٩، استضافت منظمة العمل الدولية بالقاهرة احتفالاً ضخمًا عند سفح الأهرامات، بوصفه عنصرا أساسياً في سلسلة فعاليات الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية على مدار ٢٤ ساعة في أربع قارات. وافتتح الاحتفال، نيابة عن فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، دولة رئيس الوزراء/ الدكتور مصطفى مدبولي، الذي أشاد بمنظمة العمل الدولية ووصفها بأنها "صمام أمان لحقوق العمال في جميع أنحاء العالم ومثال فريد يجمع، على قدم المساواة، الحكومات وأصحاب العمل والعمال في سياق واحد".

كما أشاد متحدثون آخرون بالتاريخ الطويل والمثمر لمنظمة العمل الدولية، سواء في جميع أنحاء العالم أو في مصر. وأشاد معالي وزير القوى العاملة محمد سعفان "بالدعم الكبير" الذي تقدمه منظمة العمل الدولية لمصر فيما يتعلق بقضايا العمل والعمال، فيما أعرب السيد/ موسى أومارو نائب المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن رعاية الاحتفالية من فخامة الرئيس "تمثل إشارة مهمة لنا"، كما أكد السيد/ إيريك أوشلان- مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة أن الاحتفال يمثل فرصة للتفكير في الماضي من أجل الاستعداد للمستقبل.

وحضر من الحكومة وزراء العدل والتنمية المحلية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج وعدد من المحافظين. واكتملت هذه الاحتفالية الضخمة بحضور عدد كبير من ممثلي الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الدولية والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأكاديميين ووسائل الإعلام، والذي تضمن أيضًا عروضاً موسيقية قدمها كورال "أطفال مصر" الذين كانوا عمال سابقين تحت إشراف المايسترو سليم سحاب، والممثلة والمغنية المصرية بشرى، بالإضافة إلى عرض درامي لمسرح إيزيس.

سوق العمل المصري عام ٢٠١٩

أظهر الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٩ تحسنًا مستمرًا في العديد من المجالات، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٥٪، محققاً بذلك ارتفاعاً مقارنة بنسبة ٥,٣٪ في ٢٠١٨. كما استمر معدل البطالة الإجمالي في الانخفاض للعام الخامس على التوالي، حيث انخفض ليصل إلى ٨,٦٪، أي عاد أخيرًا إلى مستويات ما قبل ٢٠٠٨. كما أظهر التضخم تباطؤًا ملحوظًا، حيث انخفض من ٢٠,٩٪ في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ١٣,٩٪ في ٢٠١٩.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتغير السنوي في نسب التضخم

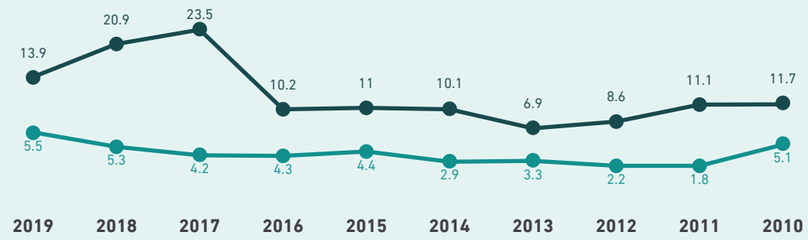

معدل التضخم، متوسط أسعار المستهلك (التغير السنوي %)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المصدر: أداة تحديد البيانات من صندوق النقد الدولي، متاح على العنوان التالي: https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/EGY

معدل العمالة

المعدل الإجمالي للعمالة

معدلات عمالة الإناث

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة استقصائية للقوة العاملة

وبالرغم من أن هذه نتائج تعتبر مشجعة، إلا أن هناك مؤشرات أخرى تؤكد على أنه لا تزال هناك فرص كبيرة لإحراز تقدم دائم نحو الإدماج والمساواة في مكان العمل. أولاً، لم يظهر مؤشر معدل التوظيف، الذي يقيس النسبة المئوية للسكان في سن العمل والذين يعملون بالفعل، أي علامات للتحسن حتى الآن. وبالتالي، فإن انخفاض معدل البطالة هو إلى حد كبير عامل من ضمن العوامل التي تدل على انسحاب العمال من سوق العمل. كما يعتبر معدل التشغيل في مصر البالغ نسبته ٣٩٪ منخفضا جدًا مقارنة بنظرائها من الدول الأخرى من ذوي الدخل المتوسط، والتي يبلغ متوسط معدل التوظيف بها ٥٧٪. ويُعزى انخفاض معدلات التوظيف بشكل رئيسي إلى الانخفاض الشديد في مشاركة المرأة في سوق العمل، والتي استمرت في التدهور في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك تزداد احتمالية تعطل النساء عن العمل ثلاث أضعاف مقارنة بالذكور.

معدل العمالة غير المنتظمة

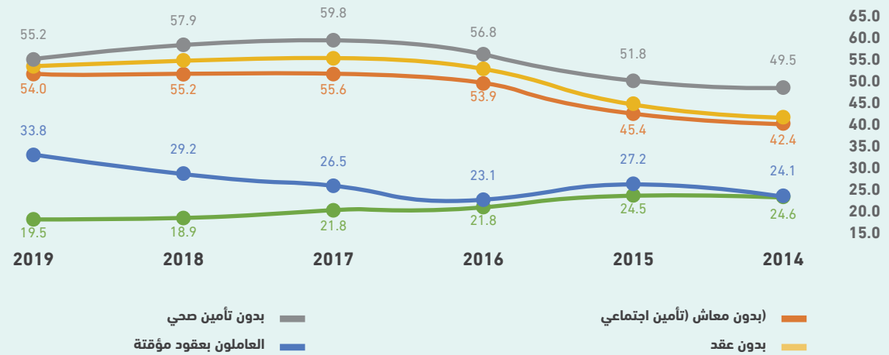

(بدون معاش (تأمين اجتماعي

بدون عقد

العاملون لحسابهم الخاص + أفراد الأسرة المساهمون في الدخل

بدون تأمين صحي

العاملون بعقود مؤقتة

معدل البطالة

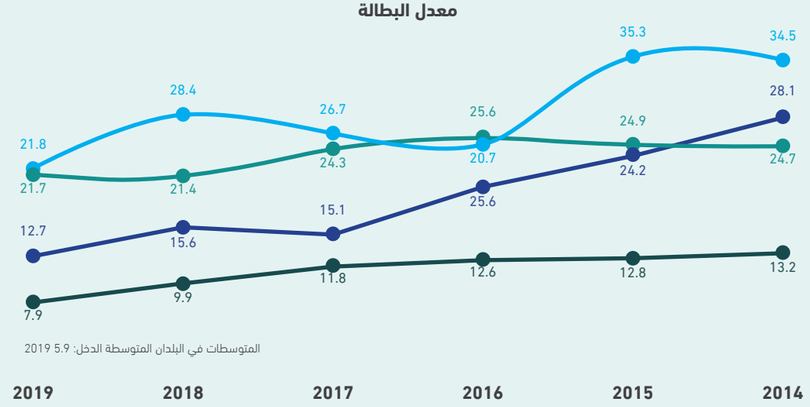

المتوسطات في البلدان المتوسطة الدخل: 5.9 2019

معدل بطالة الشباب من سن 20 إلى 24

معدل بطالة الشباب من سن 15 إلى 19

معدل البطالة الإجمالي

معدل بطالة الإناث

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة استقصائية للقوة العاملة

علاوة على ذلك هناك مؤشر آخر مقلق وهو البطالة بين خريجي التعليم العالي. حيث ارتفعت بطالة الخريجين بمقدار ١٢ نقطة عما كانت عليه في عام ٢٠١٦. ويتسق هذا مع الانكماش الملحوظ في الوظائف الفنية ذات الأجور العالية التي خضعت للملاحظة منذ ذلك الحين. كما يعاني خريجو التعليم الفني أيضًا من بطالة عالية؛ ويساهم هذا أيضًا إلى حد ما في ارتفاع رواتبهم ومتطلبات ظروف عملهم. ومع ذلك، فهذا يشير أيضًا إلى عدم التوافق بين التعليم الفني واحتياجات أصحاب العمل المصريين.

على الرغم من تراجع البطالة، فقد تدهور الأمن الاقتصادي في سوق العمل منذ عام ٢٠١٤. وزادت نسبة العمالة غير الرسمية وغير المستقرة. كما ارتفعت نسبة العمال المستخدمين بدون عقد أو تأمين صحي بمقدار ٢٠ نقطة مئوية وبين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، ولم تسجل انخفاضًا ملموسًا في ٢٠١٨-٢٠١٩. أكثر من نصف العاملين يعملون بدون عقد أو معاش أو تأمين صحي. كما كانت هناك زيادة ملحوظة في العقود المؤقتة على حساب علاقات العمل الأكثر ديمومة في السنوات القليلة الماضية.

توزيع نسب البطالة حسب التعليم

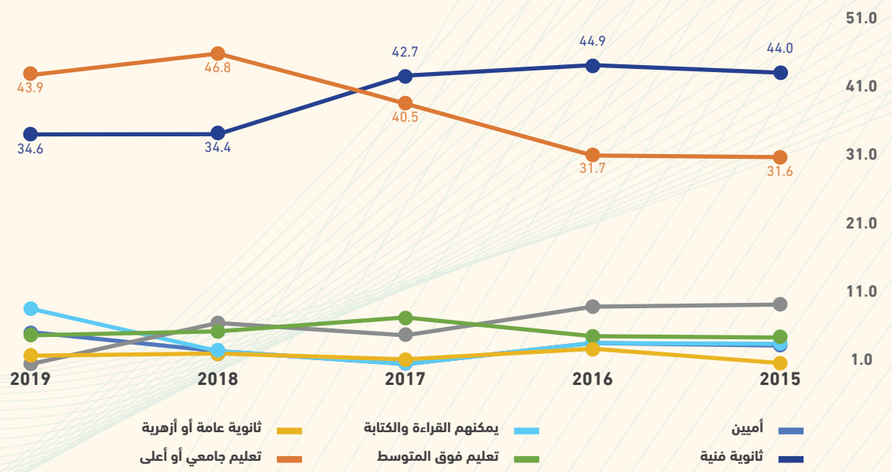

نظرة عامة على جهود منظمة العمل الدولية من أجل تعزيز فرص العمل في مصر

تعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع وزارات القوى العاملة والتخطيط والمالية والتعليم وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية في مصر لتعزيز النمو الغني بفرص العمل. ويحتاج النموذج الاجتماعي والاقتصادي إلى تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الرئيسية في مصر: القوة العاملة الشابة سريعة النمو. ويتطلب هذا الأمر العمل على مجموعة متنوعة من الجبهات، كما هو موضح بالتفصيل أدناه. وتشمل مجالات دعمنا الرئيسية للحكومة المصرية ما يلي:

- تحسين جودة **إحصاءات سوق العمل الرئيسية**، بما في ذلك مسوح الأسر والشركات، كي تتماشى مع المعايير الإحصائية الدولية للعمل ومن خلال الاستفادة من التقنيات الجديدة.
- تعزيز **قدرات تحليل الاقتصاد الكلي**، ولا سيما من أجل تحسين تأثير **الاستثمارات العامة** على خلق فرص العمل.
- دعم المنظمات التي تقدم خدمات التوظيف من خلال النطاق العام والمجتمع المدني والدعوة إلى دور عام أقوى لا يقتصر على السياسات الاجتماعية السلبية فحسب ولكن **النشطة** أيضًا.
- إطلاع **السياسات التعليمية** وتوفير المعلومات لها فيما يتعلق بمواءمة أفضل مع متطلبات سوق العمل، واستخدام بيانات سوق العمل **في التوجيه المهني**.

١. الوظائف

١.أ) التوظيف والمهارات

تعاني مصر من عدم التطابق بشكل كبير في المهارات، ويعني هذا أن المهارات المتاحة بين القوى العاملة لا يمكن أن تلبي متطلبات الاقتصاد سريعة التغير. ولا يخلق عدم التطابق في المهارات حاجزًا كبيرًا أمام النمو والتنمية على المستوى الوطني فحسب، ولكن أيضًا على المستوى الفردي. فاستنادًا إلى مسح أجرته منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٩، يبلغ متوسط معدل التأهيل الذي يزيد عن المطلوب ٢٤٪ ومتوسط معدل التأهيل الذي يقل عن المطلوب ١٧٪. وتعتبر ظاهرة الزيادة في المؤهلات أكثر انتشارًا في مصر، مما يفرض تكاليف أجور كبيرة على الأفراد المتضررين ويقلل من مستويات الحياة والرضا الوظيفي.

ويرجع عدم تطابق المهارات في مصر إلى أسباب مختلفة. وتتمثل القضايا الرئيسية المسببة لذلك في الخلل في توجيه الطلب في نظام التعليم؛ والتجزؤ الشديد في نظام التعليم الفني والمهني والتدريب؛ والافتقار إلى تكامل المهارات الأساسية والمهارات التحويلية في التعليم؛ وعدم وجود فرص للتعليم المستمر؛ والافتقار إلى التوجيه المهني وخدمات دعم الانتقال من المدرسة إلى العمل؛ ونقص التوجه المستقبلي (المهارات الرقمية، إلخ) لنظام التعليم. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر نظام التعليم في مصر إلى الشمولية خاصة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

ويعتبر التغلب على عدم تطابق المهارات وتزويد الشباب بالمعرفة والمهارات التي تعزز قابليتهم للتوظيف محورًا من محاور التركيز الرئيسية للحكومة المصرية، ينعكس بوضوح في رؤية مصر ٢٠٣٠، والتزامها بتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ مبادرة إصلاح التعليم الجديدة (التعليم 2.0). كما تدعم منظمة العمل الدولية الحكومة المصرية في معالجة عدم تطابق المهارات من خلال مجموعة منهجية من المساهمات بينما تدعم في نفس الوقت تطوير نظام مهارات أكثر شمولاً يأخذ في الاعتبار احتياجات النساء وذوي الإعاقة والمهاجرين.

ركزت النتائج الرئيسية للمجالات التي تناولتها منظمة العمل الدولية لمعالجة عدم تطابق المهارات على ما يلي:

أ. دعم الشباب **لاكتساب مهارات البحث عن عمل** وتمكين موظفي القطاع العام من توفير دعم أفضل للشباب في مجال تطوير مهارات البحث عن عمل. ولتحقيق هذا الغرض قامت منظمة العمل الدولية بتدريب ١١ ميسراً جديداً (أربع إناث وسبعة ذكور) من وزارة الشباب والرياضة لتنفيذ نوادي البحث عن وظيفة.

ب. دعم توفير المزيد من **التوجيه المهني القائم على الأدلة** لتقديم المشورة للشباب بشأن المهن التي يحتاجونها في سوق العمل. حيث قامت منظمة العمل الدولية بتدريب موظفي المراكز الجامعية للتطوير المهني على استخدام البيانات الإحصائية في صياغة برامج التوجيه المهني وكذلك في دعم التعاون بين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومرصد سوق العمل التابع لوزارة التعليم العالي وموظفي المراكز الجامعية للتطوير المهني والجامعة الأمريكية في القاهرة لإجراء دراسات التتبع واكتساب المزيد من المعرفة حول مسارات توظيف الخريجين. بالإضافة إلى ذلك، دعمت منظمة العمل الدولية إنشاء شبكات تربط بين الجامعات والصناعات لدعم مواءمة أفضل للإرشاد المهني مع احتياجات الصناعات.

ت. دعم **نظام تعليمي أكثر شمولاً** من خلال إجراء دورتين تدريبيتين حول تحقيق المساواة للأشخاص ذوى الإعاقة لـ 44 موظفًا من 9 جامعات في جميع أنحاء الجمهورية. وركزت هذه التدريبات على تغيير المواقف والممارسات نحو دمج أكبر للأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات والأنشطة الرئيسية. وقد حققت هذه التدريبات نجاحا كبيرًا وقامت الأخبار الوطنية ووسائل التواصل الاجتماعي بتغطيتها على نطاق واسع. علاوة على ذلك، دعمت منظمة العمل الدولية عشرة مراكز جامعية للتطوير المهني من أجل تطوير خطط عمل لتعزيز إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في خدمات هذه المراكز. كما تعمل منظمة العمل الدولية على إعداد دليل إرشادي لإجراء تقييم مادي من شأنه أن يسمح لهذه المراكز بتحديد العوائق المحتملة وإزالتها، وذلك ومن أجل توفير دعم أفضل لقدرة مراكز التطوير المهني نفسها وإمكانيتها للوصول.

ث. **تطوير البحوث واستضافة فعاليات تبادل المعرفة** حول مواضيع رئيسية مثل إجراء دراسة حول التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر في مصر، بالإضافة إلى إجراء فعالية لمشاركة المعرفة تضم أكثر من 50 شريك من القطاع العام والخاص، حول ما ينجح في مجال توظيف الشباب والمهارات بشكل خاص، للبحث في التدريب من أجل التوظيف ومطابقة الوظائف.

> نوادي البحث عن وظيفة هي عبارة عن نشاط تشاركي مدته عشرة أيام يتعلم المشاركون خلالها كيفية إيجاد وظيفة مناسبة من خلال توفير التدريب في مجال التشبيك ومهارات التواصل وتحديد نقاط القوة والضعف الشخصية. التحق بشكل عام ١٥٧ شاب وشابة من محافظات القليوبية والمنوفية ودمياط بنادي البحث عن وظيفة في عام ٢٠١٩ مما زاد من قابلية توظيفهم وفرص عملهم فيما بعد.

١.ب) تنمية القطاع الخاص والمشروعات

تعمل المحركات الديموغرافية والتقدم التكنولوجي وتغير المناخ على إعادة تشكيل المشهد لتنمية القطاع الخاص. وينبغي للمساهمات المعنية بتطوير المشروعات أن تتكيف مع هذه التغييرات وتخلق بيئة قادرة على التمكين من شانها دعم إجراء تحسينات في ظروف العمل اللائق، ونمو الإنتاجية، ومجتمع أكثر تماسكًا.

في مصر، يتم توفير ٦٠٪ من فرص العمل من خلال الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. حيث تمثل المشروعات متناهية الصغر أو الصغيرة جدًا أكثر من ٩٠٪ من إجمالي عدد الشركات، لذلك قد ترتفع مساهمتها في التوظيف بشكل كبير عن ما تم التقرير به سابقًا نظرًا لنقص المعلومات عن الاقتصاد غير الرسمي. لذلك، فإن دعم الوحدات الاقتصادية الصغيرة هو جزء أساسي من استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة العمل الدولية في مصر.

لقد أصبح فهم الواقع الذي تواجهه الوحدات الاقتصادية الصغيرة والاستجابة لها مفتاحًا لمواجهة التحديات الأساسية لخلق فرص العمل وتحسين جودة الوظائف. وفي عام ٢٠١٩، قمنا بتطبيق نهج متعدد الأبعاد لدعم تطوير القطاع الخاص والمشروعات:

- **بيئة تمكينية**

قدمت منظمة العمل الدولية الدعم الفني في صياغة التوجهات الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، والتي تشمل ست ركائز استراتيجية تتناول أهم التحديات والاهتمامات التي يواجها رواد الأعمال والشركات في مصر:

١. البيئة القانونية والتنظيمية
٢. الحصول على التمويل
٣. تشجيع ريادة الأعمال
٤. الاندماج في سلاسل القيمة والتصدير
٥. خدمات تطوير الأعمال
٦. التكنولوجيا

أقام مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة شراكات مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين لتعزيز عملية تنفيذ هذه التوجيهات. ويشمل شركاؤنا مؤسسات وطنية مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة متناهية الصغيرة، والبنك المركزي المصري، واتحاد الصناعات المصرية، والمجلس القومي للمرأة، والمعهد المصرفي المصري، ووزارة الشباب والرياضة، بالإضافة إلى شركاء التنمية الآخرين مثل: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الغذاء العالمي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وقطاع التعليم الفني والتدريب المهني، والاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر، والمجلس الشرق أوسطي للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، دعمت منظمة العمل الدولية صياغة قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديد، والذي تم تقديمه إلى مجلس النواب كي يتم إصداره.

- **إمكانية الوصول إلى التمويل والتثقيف المالي**

تم تطوير مجموعة من مواد التثقيف المالي وتكييفها مع السياق المصري والتحقق من صحتها ليتم توصيلها من خلال مجموعة من الشراكات العامة والخاصة. ويمكن تكييف هذه المواد التثقيفية مع العديد من الجماهير المستهدفة وطرق التوصيل؛ حيث تضم المجموعات التجريبية الأولية مجموعات من النساء والمهاجرين والفئات السكانية المستضعفة. كما تم تصميم نموذج للاعتماد لإشراك المجموعة الأولى ضمن المدربين الذين سيقومون بنشر المحتوى على نطاق أوسع داخل مؤسساتهم وخارجها.

- **الروابط بين نظام التعليم ومبادرات ريادة الأعمال**

بالشراكة مع اليونيدو والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وقطاع التعليم الفني والتدريب المهني في مصر، قامت منظمة العمل الدولية بدمج المواد التدريبية المعنية بالتوعية والمهارات الخاصة بريادة الأعمال في مناهج للطلاب تحت عنوان "الابتكار وريادة الأعمال" في مناهج المدارس في جميع أنحاء مصر. وتم تدريب مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في دمياط على تقديم المنهج الجديد، والذي يوفر دروسًا أسبوعية في ريادة الأعمال والابتكار لعدد يبلغ ٢٠٠٠ طالب.

قامت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع جامعة حورس بدمياط، بتيسير عملية إنشاء بيئة لتنظيم المشاريع تستهدف مجتمع الطلاب لدعم إطلاق الشركات الناشئة. وتتضمن بعض المساهمات الرئيسية تخصيص يوم لريادة الأعمال، ودعم إنشاء نادي ريادة الأعمال الذي سيقود أنشطة ريادة الأعمال داخل المؤسسات. كما توفر هذه المبادرة الأساس لنماذج مستقبلية للانخراط مع مؤسسات التعليم العالي لاتباع التجارب الدولية.

- **تأسيس المشاريع**

واصلت منظمة العمل الدولية تعزيز منصتها لتحسين نطاق تطبيق مهارات ريادة الأعمال وتوسيعه ليشمل مجموعات متنوعة من المستفيدين مثل الشباب وسكان الريف والنساء.

وفي مصر، تنفذ منظمة العمل الدولية أداتين رئيسيتين لتنمية مهارات ريادة الأعمال: البرنامج الرائد "ابدأ وحسن مشروعك" (SIYB) وحزمة „المضي قدماً" (Get Ahead) للتمكين الاقتصادي للمرأة. فيما يتعلق ببرنامج „ابدأ وحسن مشروعك"، تم اعتماد ٢٣ مدربًا جديدًا وشارك ٧٥ مدربًا في دورة تنشيطية لتحديث معرفتهم بالبرنامج، وضمان الاتساق في تقديم التدريب ومشاركة الدروس المستفادة. وبفضل شراكتنا مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ووكالة تنمية الأعمال التجارية الصغيرة (SEDA) وغرفة الأثاث بدمياط توسع نطاق تنفيذ مشروع „ابدأ وحسن مشروعك". وفيما يتعلق ببرنامج „المضي قدماً"، تم اعتماد ٥٢ مدربًا وتم إطلاق المبادرة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة.

- **خدمات الدعم للمؤسسات**

تعاونت منظمة العمل الدولية مع جهاز تطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لتطوير استراتيجية تيسير سوق خدمات تطوير الأعمال، والتي تعد بمثابة خارطة طريق استراتيجية لجهاز تطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ليصبح ميسّرًا في سوق خدمات تطوير الأعمال (BDS)، مما يضمن حصول جميع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في جميع أنحاء الجمهورية على إمكانية الوصول إلى خدمات جيدة وذات الصلة ومستدامة. كما تم تطوير دليل لتيسير سوق خدمات تطوير الأعمال (BDS)، وتم تدريب ١٥ نقطة اتصال في جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للمشاركة في تيسير السوق من أجل خدمات دعم أفضل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

شارك في دمياط، ١٠٣ شاب وشابة في تدريبات „ابدأ وحسن مشروعك". واستطاع ٦٠٪ من المشاركين بعد التدريب، تأسيس مشاريعهم التجارية. بدأت 10 شركات من الشركات الجديدة عملية إضفاء الطابع الرسمي على أعمالها وأصبحت ثلاثة منها رسمية. وتستطيع الشركات المنشأة حديثًا خلق ١٣١ وظيفة جديدة.

ومن خلال الشراكة مع برنامج الأغذية العالمي، تم تنظيم 83 ورشة عمل في خمس محافظات، حيث تم تدريب 2318 امرأة ريفية وبدوية من أجل التمكين الاقتصادي.

بالشراكة مع البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي المصري، قامت منظمة العمل الدولية بتطوير مجموعة أدوات تدريبية لخدمات تطوير الأعمال (BDS)، بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (ITCILO). وتم تصميم المواد التدريبية لتلبية أولويات الشركات المصرية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها. ويأتي تطوير مجموعة أدوات التدريب على خدمات تطوير الأعمال في إطار مبادرة رواد النيل التي أطلقها البنك المركزي المصري لإنشاء عدد من المكاتب المحلية لخدمات تطوير الأعمال، تسمى المراكز. تضمنت المبادرة تدريب مستشاري خدمات تطوير الأعمال الذين يديرون بفاعلية مراكز تطوير الخدمات. حيث تم تدريب 8 مدربين وطنيين لتقديم مجموعة أدوات التدريب التي تشكل النموذج النهائي لتقديم الخدمة.

رواد النيل

التدريب على تقديم خدمات تطوير الأعمال

٢٨	مركزا يعمل به
١٢٩	مستشار في خدمات تطوير الأعمال حصل على التدريب
٥٢٠١	عميل من المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر
١٠،٠٣١	خدمة قُدمت خلال عام ٢٠١٩

- **تحسين إنتاجية المؤسسات**

بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية وغرفة الصناعات الكيميائية والهندسية، نفذت منظمة العمل الدولية برنامج استدامة تنافسية ومسئولية الشركات) (SCORE)، والذي يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الإنتاجية وظروف العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنفيذ التدريبات التي تجمع بين التدريب العملي في الفصول الدراسية والاستشارات داخل المصنع.

يؤدي نهج (SCORE) في تضمين العمال والمشرفين والمديرين معًا في التدريب إلى مشاركة أكبر. ويشمل التدريب تشكيل „فريق للتحسين" في أقسام مختلفة من المؤسسات لضمان انتشار محتوى التدريب والعمل المستمر على مستويات مختلفة كجزء حقيقي من سياسة كل شركة.

عند الانتهاء من برنامج (SCORE)، رصدت ٩٠٪ من الشركات المشاركة وفر في التكاليف، وشهدت ٥٧٪ زيادة في إنتاجيتها، ولاحظ ٨٣٪ انخفاضًا في معدل عيوب المنتجات. علاوة على ذلك، شهدت ٨٠٪ من الشركات انخفاضًا في شكاوى العمال، بينما شهدت ٥٧٪ منها انخفاضًا في التغيب عن العمل. وقامت جميع الشركات المشاركة بتنفيذ لوحات إعلانات لضمان التواصل بين الإدارة والعاملين، وتقديم معلومات مهمة بطريقة واضحة وفي الوقت المناسب، وينظم ٩٣٪ منها الآن اجتماعات يومية بين العمال والإدارة. كما استحدث البرنامج ٤٠ وظيفة جديدة عبر المؤسسات المشاركة.

أدى تنفيذ تدريب (SCORE) إلى التزام أقوى من جانب موظفي الشركات المشاركة، مما أدى إلى تحقيق مكاسب إنتاجية ملحوظة في أي شركة صناعية تضم أكثر من ٣٠ موظفًا وفنيًا. كما انخفض معدل دوران الموظفين انخفاضًا كبيرا في الشركات المشاركة في برنامج (SCORE).

ويوضح الأستاذ محمد السيد، المدير التنفيذي لإحدى الشركات قائلاً: „عندما زاد رضا الموظفين عن بيئة عملهم، زادت إنتاجيتهم، وانخفض عدد أخطاءهم". „فبعد تنفيذ برنامج تدريب (SCORE)، توفرت لدينا طريقة علمية واضحة وفعالة للغاية لمعالجة المشكلات التي نواجها واحتوائها وحلها." وأفاد قائلاً أن إنتاجية شركته قد زادت بنسبة ٧٠٪ تقريبًا بسبب تقليل الوقت الذي نقضيه في البحث عن الأدوات وتحسن عملية التنسيق بين الموظفين وارتفاع الروح المعنوية لديهم".

وتظهر نتائج برنامج تدريب(SCORE) بشكل ملموس في أماكن العمل في إحدى المصانع المتخصصة في إنتاج خزانات الوقود. حيث كان قد أصيب العديد من موظفي المصنع البالغ عددهم ٢٠٠ موظف أثناء التعامل مع مواد ومعدات خطرة في الماضي، لذلك أتيحت للشركة والقوى العاملة فيها فرصة لتطبيق الدروس المستفادة من برنامج تدريب (SCORE).

لتنظيم أرضية المصنع، طبق العمال نظام الـ (5S) 0 ت (حسب أسمائهم باللغة الإنجليزية)، الذي يحدد خمسة مبادئ رئيسية: الفرز والتصنيف، والترتيب، والتنظيف، وتوحيد المعايير، والانضباط. حيث تخلق هذه الطريقة بيئة مبسطة وفعالة، وتضع العناصر المطلوبة في متناول اليد وتقلل الهالك وقطع الغيار المهملة. وأدى تطبيق طريقة الـ 5 S إلى زيادة في مستويات السلامة المهنية بشكل كبير، مما أدى بدوره إلى زيادة الإنتاجية.

«من خلال تطبيق أسلوب الـ 5S ، أصبحت بيئة العمل لدينا أكثر تنظيماً، مما أدى إلى انخفاض معدل الحوادث والإصابات. ويؤدي الانخفاض في عدد الإصابات بين العمال إلى انخفاض في معدلات التأخير في التسليم. وقد أصبح المصنع أكثر قدرة على الوفاء بمواعيد التسليم، مما زاد من رضا العملاء»، كما جاء على لسان الأستاذ خالد يوسف، مدير إدارة السلامة والصحة المهنية والبيئة.

- **تطوير سلاسل القيمة**

يحتاج صانعو السياسات ومقدمو خدمات تطوير الأعمال (BDS) إلى فهم واضح لديناميكيات السوق وسلاسل القيمة، من أجل دعم فرص نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاعات الاقتصادية ذات الإمكانات العالية من أجل خلق الوظائف والأنشطة المدرة للدخل أو تحسينها. استحدثت منظمة العمل الدولية برنامجًا تدريبيًا لتحليل / تطوير سلاسل القيمة لتعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين بغرض إجراء مثل هذا التحليل. تلقى 28 مشاركًا من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وكيانات أخرى هذا التدريب، حيث تم تدريبهم على إجراء أبحاث لتطوير سلاسل القيمة كجزء من عملية الاعتماد.

وعملت منظمة العمل الدولية على تنفيذ نهج تطوير سلاسل القيمة في قطاعي الأغذية الزراعية والسياحة في محافظتي المنيا والأقصر، على التوالي. حيث حدد تحليلا نظام السوق إخفاقات السوق التي تواجهها الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك بغرض الاستفادة من فرص النمو، كما صمما نماذج تدخل للتغلب على هذه التحديات. وستكون هذه الدراسات بمثابة نماذج مرجعية للمساهمات المستقبلية لدمج الشركات في سلاسل القيمة وأسواق التصدير.

دعمت منظمة العمل الدولية مشاركة ثمانية من المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في معرض Food Africa فوود أفريكا، وهو معرض تجاري دولي للأغذية والمشروبات. سمح ذلك للشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الحكومية في سلاسل القيمة المختارة - الألبان والصوب الزراعية - بلقاء المشترين والموردين المحتملين الجدد، وتقديم منتجاتهم في منتدى متخصص، وجمع تعليقات السوق على منتجاتهم، واكتشاف اتجاهات وتقنيات صناعة الأغذية الجديدة.

كما نظم جهاز تنمية المشروعات، بصفته التيسيرية وتحت رعاية فخامة رئيس جمهورية مصر العربية، „معرض تراثنا" للحرف اليدوية الذي استمر لمدة أسبوع، والذي جمع أكثر من ٥٠٠ عارض للمنتجات المصنوعة يدويًا من جميع أنحاء مصر. وقدم المعرض فرصًا تسويقية مختلفة من المتوقع أن تساهم في توسع واستدامة العارضين المشاركين في المعرض.

قصة نجاح

أنا حنان مصطفى من محافظة دمياط. عمري ٣٠ سنة وأم لطفلين. بدأت رحلتي في البداية عندما تعلمت الكروشيه من خلال الإنترنت، بسبب رغبتي في جعل ابنتي الصغيرة ترتدي أفضل الملابس في ذلك الوقت. ساعدتني ابنة عمتي في إمساك الإبرة وبدأت أتعلم وأقوم بعمل الملابس لابنتي لمدة ثلاثة أشهر.

بعد ذلك تعرفت على فن جديد، يسمى „أميجورومي"، وهو فن صناعة الدمى بالكروشيه. انضممت إلى إحدى ورش العمل التي تعلم هذا الفن مع صديقة وتعلمت كيفية صنع هذه الدمى باستخدام تقنيات بسيطة. تحمست كثيراً، لذلك بدأت في تطوير مهاراتي في الكروشيه وأقنعت إحدى صديقاتي بالانضمام إلي في عمل الدمى من الكروشيه. تعلمت أنا وصديقتي بسرعة هذه الحرفة ثم قررنا تقديم ورش عمل ورعاية مجانية للأصدقاء الآخرين المهتمين. تم كل هذا من خلال الارتجال ووجدت الكثير من المتعة في التعلم وتعليم الآخرين ما تعلمته.

بدأت بإعطاء دورات وعلمت المزيد من المهتمين. وشاهدت السعادة في أعينهم في هذا العالم. كما قمت بتطوير صفحة خاصة بعنوان على الفيسبوك واستخدمتها لتسويق أعمالي وبيعها. ومع ذلك، لم أكن متأكدة في كثير من الأحيان من الأسعار التي أحددها للدمى، وكان عملي أيضًا محدودًا للغاية غير أنني أردت بيع المزيد. لقد عملت بدون تخطيط ولم أكن أعرف الكثير عن مبادئ العمل.

ثم سمعت عن مشروع منظمة العمل الدولية „وظائف لائقة لشباب مصر" في دمياط، بتمويل من شركة ميثانكس مصر،التي يوجد مصنعها في دمياط. يهدف المشروع إلى دعم مجتمع دمياط وخلق فرص عمل لشباب المحافظة. لذا انضممت إلى برنامج تدريبي يسمى „ابدأ مشروعك „ وكان هذا بالضبط ما احتاجه. تعلمت كيفية تخطيط عملي، ودراسة السوق، وحساب التكلفة، وتسعير الدمى، وإطلاق منتجي في السوق. بدأت التفكير في عملي ووضعت خطة عملي.

لدي الآن خطة تسويق كاملة، والتي تتضمن مكونا يشير إلى احتياجي إلى البدء في التواصل مع دور رياض الأطفال والحضانات. نجحت في إقامة معرض صغير للدمى في حضانة مرموقة بدمياط. وكوني قريبة من الأطفال والسوق، فلقد غيّرت السوق قليلاً في طريقة تفكيري وتصميماتي للاستجابة للطلب. بدأت في صنع الدمى بأحجام مختلفة تمثل شخصيات مختلفة. أبيع الآن في عدد من دور رياض الأطفال المختلفة وكذلك عبر الإنترنت. أشرك اثنين من أصدقائي لمساعدتي عندما يزداد الطلب. وأخطط للتوسع في دور حضانة أخرى ومرافق أخرى للأطفال. آمل أن يكون لدي متجري الخاص وعلامتي التجارية للدمى التي أصنعها، آمل أن يكون ذلك قريبًا.

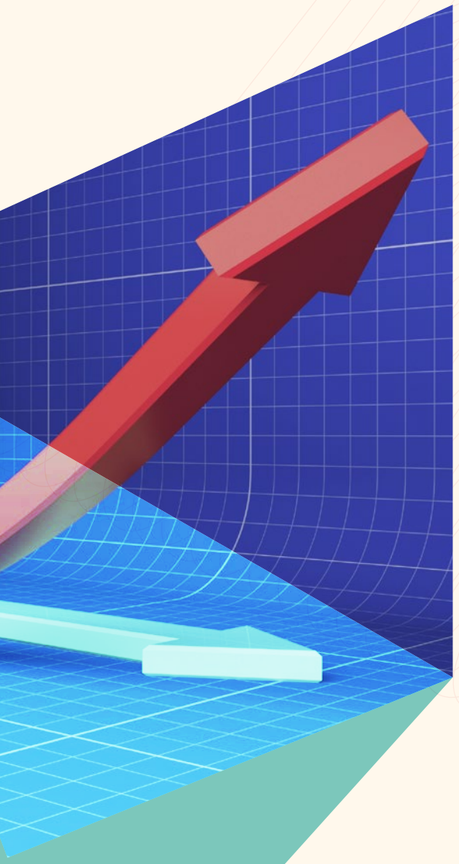

٢. الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان يمنح الأفراد والأسر الأمن والكرامة.

٢.أ) الضمان الاجتماعي

لطالما كان إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية ونظام التقاعد في مصر قضية طويلة الأمد استغرقت وقتًا في النقاش السياسي الوطني. فمنذ عام ٢٠١٤، عملت منظمة العمل الدولية على تقديم الاستشارات الفنية (القانونية، الاكتوارية، تعزيز القدرات، إلخ) إلى الحكومة المصرية بشأن نظم الحماية الاجتماعية، وذلك خلال الفترة التحضيرية لإصلاح نظام التقاعد. تم إجراء سلسلة من الدراسات الاكتوارية وفقًا لسيناريوهات مختلفة من الإصلاحات لنظام التقاعد مع وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة المالية، بهدف ضمان الاستدامة طويلة الأجل لنظام المزايا المحددة الحالي من خلال الإصلاح البارمتري.

وفي عام ٢٠١٩، جددت منظمة العمل الدولية دعمها للحكومة المصرية في مجال الحماية الاجتماعية، كما يتضح من بروتوكول التعاون الجديد الذي يمتد إلى أربع سنوات والذي تم توقيعه مع وزارة التضامن الاجتماعي في فبراير ٢٠١٩.

تدعو منظمة العمل الدولية في مصر بنشاط إلى توسيع نطاق سياسة الحماية الاجتماعية وتقدم المشورة الفنية كي تساعد في توسيع مستويات الحماية الاجتماعية المناسبة لجميع أفراد المجتمع.

إن التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، المُضمن في نهج الحماية الاجتماعية النظامي لمنظمة العمل الدولية، يتعلق بكل من التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات وأنظمة المعاشات التقاعدية، فضلاً عن خطط المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، وأنشطة بناء القدرات في مجال الحماية الاجتماعية.

بناءً على هذا العمل الفني الذي قامت به منظمة العمل الدولية، أقر البرلمان المصري القانون رقم ٢٠١٩/١٤٨ بشأن إصلاح نظام معاشات للتأمينات الاجتماعية في أغسطس ٢٠١٩، مما يساهم في تعزيز التغطية والحوكمة والاستدامة المالية للنظام.

منذ اقرار القانون، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم لوزارة التضامن الاجتماعي في صياغة أجزاء مختلفة من اللائحة التنفيذية للقانون، والمكونات الاكتوارية، وسياسة الاستثمار، والموارد البشرية، وطرق إعداد التقارير المالية والمحاسبية المتعلقة بدمج صندوقي التأمين الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، صناديق التأمين الاجتماعي العام والخاص (PSIF) مع صندوق التأمينات للعاملين بالقطاع الحكومي (GSIF) . ومن المتوقع أن يستغرق التنفيذ الكامل للقانون ثلاث سنوات، تعتزم منظمة العمل الدولية خلالها لمواصلة دعم الحكومة المصرية.

بالإضافة إلى توفير الدعم في وضع أنظمة الاشتراكات، قدمت منظمة العمل الدولية أيضًا الدعم في أنظمة الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات. كجزء من المبادرة المتعلقة بتوفير أرضية للحماية الاجتماعية في مصر برئاسة وزارة التضامن الاجتماعي، قادت منظمة العمل الدولية بحثًا حول تكلفة تمديد أنظمة الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات، ذات البعدين:

- زيادة عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة وكذلك استحقاقات الأمومة؛
- وزيادة مستوى الاستحقاقات مقارنة بحد الفقر (مثل ربط الاستحقاقات بمعدل التضخم)

وتم عرض نتائج هذه الدراسة من خلال ورشة عمل بحثية نُظمت بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش إيبرت وترأستها نائبة معالي الوزيرة نيفين القباج لمناقشة نتائج البحث حول تمديد الحماية الاجتماعية.

حيث أنه هناك تأثير مباشر لجميع السيناريوهات المتعلقة بتمديد الحماية الاجتماعية على الفقر، كما أنه من المقرر أن يخرج عدد كبير من المستفيدين من دائرة الفقر. وتؤكد الدراسة الإحصائية أن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في مصر من شأنه أن يقلل من عدم المساواة في الدخل.

وستواصل منظمة العمل الدولية دعم تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية في السنوات القادمة.

٢.ب) الأشخاص ذوو الإعاقة

يعد دعم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة خلال دورة العمل، بداية من التعليم إلى التوجيه الوظيفي والتشغيل إلى الاحتفاظ بالوظيفة والترقية، أمرًا ضروريًا لتحقيق المساواة. فعندما يتمتع جميع العمال بإمكانية الوصول إلى الوظائف من جميع نقاط الدخول، تتوفر للشركات مجموعة موسعة من العمالة تتم من خلالها عمليات التوظيف والاستفادة من الإمكانات المهنية الكاملة للعمال. وتلتزم منظمة العمل الدولية بالقاهرة بالعمل مع أصحاب العمل والمؤسسات المجاورة المعنية بالتشغيل لتحديد العوائق التي تحول دون الإدماج في مكان العمل ومعالجتها. وتضمنت الأنشطة المنفذة في عام ٢٠١٩ ما يلي:

- إطلاق المرحلة الثانية من الشبكة المصرية للشركات الداعمة لذوي الإعاقة (EBDN)، بالشراكة مع وحدة المسئولية الاجتماعية للشركات (CSR) باتحاد الصناعات المصرية. هذه الشبكة هي شراكة تقودها الشركات لتعزيز عمليات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، وتشمل مجموعة من الشركات الوطنية ومتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى أعضاء من غير الشركات مثل وزارة الاتصالات وصندوق الاستثمار الخيري لدعم ذوي الإعاقة، „عطاء". حيث تتبادل الشركات الأعضاء المعرفة وأفضل الممارسات، وتشجع التغيير وتشارك في حملات الدعوة التي تتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعم 15 مركزًا جامعيًا للتطوير المهني في إعداد تقارير إمكانية الوصول لضمان قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الحصول على خدمات التوجيه المهني والبحث عن عمل. بعد إعداد التقارير، تم عقد ورشة عمل استشارية لعرض النتائج والحلول المقترحة.
- تمكين المناقشات الميسرة في مجموعات التركيز مع موظفي المراكز الجامعية للتطوير المهني من أجل وضع خطط عمل لتعزيز دمج المعاقين في مجموعة واسعة من خدمات المراكز التي تقدمها، بما في ذلك الممارسات الداخلية. وتتوفر الآن لدى 10 من هذه المراكز خطط عمل.
- المتابعة من خلال تقارير المراكز الجامعية للتطوير المهني، وإعداد مبادئ توجيهية للتقييم المبكر لإمكانية الوصول المادي لها حتى تتمكن المراكز الجامعية للتطوير المهني الجديدة من تحديد العوائق المحتملة وإزالتها.
- إجراء دورتين تدريبيتين حول تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة لـ ٤٤ موظفاً من تسع جامعات في جميع أنحاء الجمهورية. وركزت هذه التدريبات على تغيير المواقف والممارسات نحو زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات والأنشطة الرئيسية، وتمت تغطيتها على نطاق واسع في الأخبار الوطنية ووسائل التواصل الاجتماعي.

٤٤
موظفاً تم تدريبهم من
٩
جامعات مشاركة
حول المواقف والممارسات التي تعزز زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات والأنشطة الرئيسية

١٥
تقريرًا
عن إمكانية الوصول تم الانتهاء منهم بهدف تحسين الوصول إلى المشورة المهنية

خطط عمل تم وضعها
لتحسين الوصول إلى الإرشاد المهني للأشخاص ذوي الإعاقة

٢.ت) عمل الأطفال

وفقًا للمسح الوطني لعمل الأطفال الذي أجرته منظمة العمل الدولية / الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٢ في مصر، فإن ١,٦ مليون طفل مصري – ٩,٣٪ من جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ عامًا – منخرطين في عمل الأطفال.

ولا يهدد عمل الأطفال حقوق الأطفال وصحتهم ورفاههم فحسب، بل له آثار اجتماعية واقتصادية سلبية أيضًا ويعقد العلاقات التجارية الدولية. وبناءً على ذلك، أعربت الحكومة المصرية عن إرادة سياسية قوية في مكافحة عمل الأطفال، والبناء على التقدم المحرز في السنوات الأخيرة والذي استهدف رعاية الأطفال وحمايتهم من الانخراط في العمل. لذا قامت الحكومة بوضع خطة العمل الوطنية (NAP) لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة في مصر (٢٠١٨-٢٠٢٥) وإقرارها وإطلاقها. تهدف خطة العمل الوطنية إلى توفير جداول زمنية وتحديد أدوار الجهات الحكومية المسؤولة عن مساعدة الأطفال المنخرطين في العمل. وتتماشى هذه الخطة مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والدستور المصري والهدف ٨,٧ من أهداف التنمية المستدامة واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام ورقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

ولأن مساعدة البلدان في القضاء على عمل الأطفال هي إحدى المهام الأساسية لمنظمة العمل الدولية، يدعم مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة الحكومة المصرية في التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية. وتركز الجهود في مصر على تحسين السياسات والأطر القانونية والمؤسسية لمعالجة قضية عمل الأطفال وإضفاء الطابع المؤسسي على الحلول المبتكرة والقائمة على الأدلة التي تعالج الأسباب الجذرية لعمل الأطفال في سلسلة توريد القطن، والتي تشغل آلاف الأطفال كل عام على مر التاريخ.

النتائج الرئيسية في عام ٢٠١٩

بالشراكة مع الهيئات الثلاث المكونة لمنظمة العمل الدولية والمؤسسات الوطنية والإنمائية، حققت منظمة العمل الدولية الإنجازات الرئيسية التالية في عام ٢٠١٩:

١. توصل تسعة ممثلين من ١٧ كيانًا وطنيًا، وشركاء التنمية، ومنظمات أصحاب العمل والعمال إلى اتفاق بشأن الإجراءات المنسقة ذات الأولوية لعام ٢٠٢٠.

٢. رفع الحد الأدنى لسن العمل من ١٤ إلى ١٥ سنة تماشياً مع اتفاقية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام ووفقاً للدستور المصري. ومن المقرر أن ينعكس هذا الارتفاع في الحد الأدنى لسن العمل في قانون العمل الجديد، والذي يناقشه الآن مجلس النواب المصري.

٣. بناءً على آلية التفتيش الرقمية التي تطبقها وزارة القوى العاملة والتي كانت قد طورتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٧، طورت منظمة العمل الدولية آلية إحالة معنية بعمل الأطفال بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. ويتمثل الغرض من هذه الآلية في الإبلاغ عن حالات عمل الأطفال كما حددتها وزارة القوى العاملة إلى المجلس القومي للطفولة والأمومة لتقديم الدعم اللازم.

معالي وزير القوى العاملة

السيد/ محمد سعفان

تم صياغة القوانين المصرية بما يتماشى مع معايير العمل الدولية المتعلقة بعمل الأطفال التي تم التصديق عليها. – ولكي توضع أحكام الاتفاقيات موضع التنفيذ، أطلقت الحكومة المصرية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية خطة العمل الوطنية لتنسيق الجهود الوطنية للقضاء على عمل الأطفال.

نحن بحاجة إلى مضاعفة هذه الجهود وتكاملها لمعالجة الآثار السلبية لعمل الأطفال على المجتمع. لذلك، تعمل وزارة القوى العاملة جاهدة لاستكمال رقمنة تفتيش العمل في جميع أنحاء مصر ..

٤. ولأول مرة، شارك وفد مصري في الاجتماع الاستراتيجي لمجموعة عمل سلاسل التوريد التابعة للتحالف ٨,٧ الذي نظمه المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا، في كوت ديفوار للمساهمة في تشكيل الشبكات العالمية والإقليمية لدعم تنفيذ الهدف ٨,٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٥. صدقت مصر على خطة عمل الاتحاد الأفريقي العشرية للقضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري والاتجار بالبشر والعبودية الحديثة (٢٠٢٠-٢٠٣٠). وقامت منظمة العمل الدولية بتيسير المشاورات الثلاثية في مصر بشأن الخطة المقترحة التي تم اعتمادها في ٦ ديسمبر ٢٠١٩ على هامش الاجتماع الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في كوت ديفوار.

٦. توعية ٥٧ طرفًا من أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء والجهات الفاعلة في سلسلة توريد القطن بشأن القضايا المتعلقة بالقضاء على عمل الأطفال.

٧. دعم ٣٥ ممثلاً من وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للطفولة والأمومة لتطوير خطط عمل لتعزيز تنفيذهم لخطة العمل الوطنية من خلال ورشتي عمل حول „تنشيط دور أصحاب المصلحة الوطنيين لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشكل فعال".

٨. تدريب ممثلي وزارة القوى العاملة على معايير العمل الدولية والتزامات إعداد التقارير الخاصة بها في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، وذلك بغرض تعزيز قدرة مصر على إعداد التقارير المتعلقة بتطبيق معايير العمل الدولية التي وضعتها المنظمة فيما يتعلق بعمل الأطفال.

٩. الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال (WDACL) بشكل فريد في مصر في عام ٢٠١٩ تحت شعار عالمي بعنوان „يجب ألا ينشغل الأطفال بالعمل في الحقول، ولكن بتحقيق أحلامهم" .

أ. في ١٢ يونيو ٢٠١٩، وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة القوى العاملة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، جمع احتفال رسمي ٥٠ طفلاً من مركز الطفل العامل التابع لوزارة التضامن الاجتماعي من هؤلاء الأطفال الذين كانوا منخرطين في العمل أو المعرضين لخطر التسرب من التعليم، بالإضافة إلى ممثلين عن الهيئات الثلاثة المكونة لمنظمة العمل الدولية بهدف تعزيز ورفع مستوى الوعي بشأن القضاء على عمل الأطفال، حيث قام الأطفال بأداء مسرحية وعروض الدمى الخاصة بهم بالإضافة إلى معرض للرسم.

ب. في ٢ يوليو ٢٠١٩ وبالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة والنادي الأهلي الرياضي، نظمت منظمة العمل الدولية بطولة شارك فيها أكثر من ٦٠ طفلاً مهاجراً في مباريات كرة القدم، تلتها جلسة توعية صحية لأسرهم بأكملها. ورافق الأطفال قادة مجتمعهم وأسرهم، حيث تجمع أكثر من ٢٠٠ مشارك من مختلف البلدان.

١٠. من خلال المشاركة في سلسلة حلقات العمل „تعزيز إتاحة الفرص التعليمية ومكافحة عمل الأطفال، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، استطاع ١١٨ مفتش عمل من وزارة القوى العاملة تعزيز قدراتهم لحماية الأطفال في العمل من خلال اكتساب المعرفة فيما يتعلق بالتفتيش الفعال للعمل مع التركيز على عمل الأطفال/ آليات الحماية والتشريعات المتعلقة بالأطفال العاملين.

١١. عززت ٢٦ وحدة إقليمية من ممثلي نظام التعليم المزدوج ومدربي التعليم الفني „وكلاء التغيير" والاستشاريين الوطنيين قدراتها في مجال السلامة والصحة المهنيتين لتقديم خدمات استشارية إلى ٥٠٠ مدرب مشترك بين الشركات في ٢٢٠ مؤسسة توفر فرصًا لعدد ٣٠٠٠ متدرب بالتعاون مع „مشروع تحسين التعليم المزدوج المصري" الممول من برنامج الدعم الفني الألماني.

السيدة/ آمال عبد الموجود،

وكيل وزارة القوى العاملة للشئون الخارجية

ما تعلمته في التدريب على معايير العمل الدولية والتزامات الإبلاغ كان بمثابة انفتاحا لأعيننا على معايير العمل الدولية لكيفية إعداد تقارير أفضل عن عمل الأطفال

لقد أدركت العديد من المفاهيم التي كنت قد أغفلتها وأمتلك الآن قدرة أكبر على تنظيم عملي وتحسينه في الاستجابة لتقرير ملزم من وجهة نظر إجرائية.

٣. مواضيع مشتركة

٣.أ) أصحاب العمل والعمال

يجد العديد من أصحاب العمل صعوبة في بناء قوة عاملة من الموظفين المتحمسين. ويعبر العديد من الباحثين عن عمل عن صعوبة العثور على وظيفة جيدة بعقد عمل. لذا يتمثل محور تركيز «مشروع فرص عمل لشباب في مصر» (EYE) العمل معًا في القليوبية والمنوفية، الذي تموله وزارة الخارجية النرويجية، في البحث عن طرق لسد الفجوة بين وجهات النظر وبناء الثقة بين الموظف وصاحب العمل والتواصل الفعال.

في عام ٢٠١٩، تم من خلال المشروع (EYE) تصميم «برنامج التدريب من أجل التوظيف» وتنفيذه، وقد أشاد به كل من أصحاب العمل والعمال. فمن خلال العمل مع أمديست ونهضة المحروسة، استطاع المشروع تحديد ١١ مكان عمل يوفر أجورًا وعقودًا وضمانات قانونية عادلة ولديها أيضًا فرص عمل حالية، وأعلنت عن الوظائف الشاغرة في ملتقيات الوظائف وعلى الفيسبوك. واستجاب أربعمائة شاب وشابة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، وشاركوا في تدريب لمدة خمسة أيام حول المهارات والحقوق والمسؤوليات في مكان العمل، كما فعل مشرفوهم المستقبليون.

وبالرغم من أهمية المهارات التي يتم تناولها في برنامج «التدريب من أجل التوظيف» وضروريتها، لم يحصل العديد من العمال على الفرصة لتعلمها. قالت الخياطة مريم شعبان: «لقد عملت لمدة ١٠ سنوات في العديد من المصانع، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أتلقى فيها تدريبًا على الحقوق والواجبات في مكان العمل». «هذا التدريب المنظم له فائدة كبيرة، فقد أثر في ثقتي ومهاراتي في العرض والتواصل. وقد تضمن تفاعلًا جماعيًا ممتازًا من البداية، وتجارب واقعية ».

وذكر المشرفون أيضًا أن البرنامج قد أرسى أساسًا متينًا للعلاقات بين العمال وأصحاب العمل وأعطاهم الأدوات اللازمة لإخراج أفضل ما يمكن أن يقدمه الموظفين. قال رؤوف عوض، المدير الإداري في مصنع للملابس بمدينة السادات، «عندما يحضر العمال محاضرات عن الحقوق والواجبات، فإنهم يشعرون بالأمان والثقة والولاء للمكان من اليوم الأول». فقد أشار كل من المشرفين والعاملين بأنهم شهدوا تعاون وتواصل أفضل، واخفاض في الصراعات في مكان العمل كنتيجة للتدريب.

وقد ارتاد مشروع «وظائف لائقة لشباب مصر: "معالمواجهة التحدي في دمياط" آفاقًا جديدة أيضًا، لأنه يشكل أول شراكة لمنظمة العمل الدولية في مصر بين القطاعين العام والخاص. حيث تعاونت منظمة العمل الدولية مع شركة ميثانكس مصر (Methanex Egypt) لدعم تزفير فرص العمل وتشغيل الشباب في دمياط. وتحت مظلة هذا المشروع، تم التعاون مع غرفة الأثاث لإطلاق برنامج منظمة العمل الدولية التدريبي "حسن مشروعك" في قطاع الأثاث بدمياط. حيث شارك أربعة عشر من أصحاب المؤسسات في البرنامج التجريبي، والذي يتكون من أربع وحدات: التسويق والتكلفة والأفراد والإنتاجية والتخطيط لعملك. وقد كانت ردود الفعل من المشاركين في البرنامج إيجابية للغاية.

وأخيرًا، توصل مشروع النهوض بأجندة العمل اللائق في شمال إفريقيا (أضواء إلى اتفاق من شأنه أن يساهم في دعم ثقافة سلامة إيجابية في القطاع الخاص من خلال وضع اللمسات الأخيرة لمذكرة التفاهم مع شركة إريكسون. وسوف تعمل هذه الشراكة على تعزيز الوعي بالسلامة والصحة المهنية وظروف العمل اللائقة، وتطبيق التدابير ذات الصلة داخل قطاع الاتصالات

شغلت وفاء سعيد عدة وظائف سابقة في مجال الخياطة، غير أنه لم يقم أي من أصحاب العمل التي عملت لديهم بإضفاء الطابع الرسمي على الوظائف التي شغلتها من خلال ابرام عقود تتضمن الشروط التي وردت في الإعلان عن الوظيفة. بفضل برنامج التدريب من أجل التوظيف، وجدت وظيفة في مصنع ملابس في مدينة السادات، حيث تم بالفعل الالتزام بجميع المميزات - الراتب والمميزات ووسائل التنقل والوجبة اليومية - المعلن عنها.

٣.ب) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تماشياً مع البرنامج العالمي للتنمية المستدامة، وتحديداً الهدفان الخامس والثامن، اللذان يدعوان إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والعمل اللائق للجميع، كان إعلان مئوية منظمة العمل الدولية فرصة للتأكيد على المساواة بين الجنسين بوصفه محركا شاملا للسياسات في جميع أعمال منظمة العمل الدولية، وللتذكير بهدف منظمة العمل الدولية المتمثل في „تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل من خلال خطة تحول تضمن تكافؤ الفرص والمشاركة المتساوية والمعاملة المتساوية ... للنساء والرجال".

للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، وبدعم من خبرة فريق العمل اللائق لشمال إفريقيا ومشاريع التعاون الإنمائي، واصل مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة تصميم مساهمات **مستهدفة ومستجيبة للنوع الاجتماعي وتبعًا للسياق المحدد** في عام ٢٠١٩.

يتسم السياق المصري بوجود فجوات كبيرة بين الجنسين في سوق العمل. حيث يبلغ معدل بطالة الإناث ٢٣,٦ في المائة، وما يصل إلى سبع من كل ١٠ شابات، متاحات/ قادرات للعمل، عاطلات. وتتجلى هذه الفجوة بين الجنسين بشكل خاص في فئة الشباب. وتفسر العديد من العوامل على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية السبب وراء انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة في مصر، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالأطر التنظيمية القانونية، والوصول إلى التدريب على المهارات، وظروف العمل. تتجلى هذه التحديات بشكل أكبر في القطاع غير الرسمي حيث تتركز ٥٢ في المائة من قوة العمل النسائية المصرية، ولاسيما في المناطق الريفية.

وبفضل التعاون الوثيق مع الحكومة المصرية ومنظمات العمال وأصحاب العمل، استطاع مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة في عام ٢٠١٩ مواصلة معالجة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة النشطة في العمل، وقد حدث ذلك من خلال نهج شامل يعمل أيضًا على المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية، ويتناول في الوقت نفسه إمكانية الوصول إلى فرص العمل وريادة الأعمال وظروف العمل اللائق والحوار الاجتماعي.

على **المستوى الكلي**، قدمت منظمة العمل الدولية تعليقات فنية بشأن مشروع قانون العمل الجديد، مع التركيز بشكل خاص على المواد المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، مثل ضمان المساواة في الأجر، واستحقاقات الإجازة، ورعاية الأطفال في العمل. دعا المكتب إلى التصديق على „اتفاقية رقم ١٩٠ بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل من خلال عقد جلسات تعريفية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك وزارة القوى العاملة والمجلس القومي للمرأة.

علاوة على ذلك، شارك ممثلون عن الهيئات الثلاث لمنظمة العمل الدولية في الندوة الإقليمية حول التحالف الدولي للمساواة في الأجور (EPIC)، حيث ألزموا منظماتهم بالعمل على تعزيز المساواة في الأجور بين الرجال والنساء. وأصبحت الدولة المصرية، من خلال وزارة القوى العاملة، أول دولة عربية تتعهد بالعضوية في التحالف.

كما دعم مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة عملية تعزيز القدرات للشركاء الوطنيين بشأن ترتيب أولوياتهم المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتشغيل. وبناءً على ذلك، شارك أربعة ممثلين عن وزارة القوى العاملة والمجلس القومي للمرأة في „أكاديمية النوع الاجتماعي وتطوير سلسلة القيمة: الانتقال من مرحلة التحليل إلى العمل" في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، شارك ممثلون عن الهيئات الثلاثة لمنظمة العمل الدولية في مصر في اجتماع خبراء وخبيرات النوع الاجتماعي دون الإقليمي، حيث اجتمعوا مع نظرائهم التونسيين والخبراء الفنلنديين لتأسيس شبكة لتبادل المعرفة من خبراء النوع الاجتماعي والمهارات اللازمة لإعداد تدريبات لمنظماتهم لتعزيز القدرات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

كما أجرت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية، الجولة الثالثة من „أكاديمية الموارد البشرية والمساواة بين الجنسين" التي عقدت لأول مرة في الإسكندرية. وقد تخرج من هذه الجولة ٢٣ مشاركا من ٢١ شركة. وساعدت الأكاديمية الشركات على تطوير سياسات وممارسات الموارد البشرية وتعديلها لتعزيز المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، دعمت منظمة العمل الدولية إطلاق „ورقة موقف بشأن تنمية ريادة الأعمال النسائية" الصادرة عن اتحاد الصناعات المصرية، والتي تدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم تطوير المشاريع الصغيرة، وخلق فرص التشغيل، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وكان إطلاق هذه الورقة جزءًا من المشاورات التي أجراها أصحاب المصلحة المتعددين حول استراتيجيات تشجيع ريادة الأعمال النسائية وحضرها أكثر من ٢٠٠ مشارك من الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والجهات المانحة.

علاوة على ذلك، قدم مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة دعمه للمنظمات العمالية لتعزيز المساواة بين الجنسين في النقابات العمالية. نشرت منظمة العمل الدولية „دراسة عن المرأة في النقابات العمالية"، وأوصت بطرق محددة لتعزيز مشاركة المرأة ودعم قدرتها. بناءً على توصيات الدراسة، اعتمدت ثلاث نقابات عمالية مختلفة خطط عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل وداخل الهيكل النقابي.

على **المستوى الجزئي**، ووفقًا لتوصية الدراسة المذكورة أعلاه، أجرت منظمة العمل الدولية تدريبًا للمدربين لـ ٢٠ نقابيًا، استنادًا إلى „دليل التدريب الخاص بمنظمة العمل الدولية حول تعزيز دور النقابات العمالية في دعم المساواة بين الجنسين في مكان العمل" والذين سيقدمون بدورهم ورش عمل لمختلف النقابات العمالية بشأن المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء مصر. كما قدم مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة أيضًا، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، تدريبًا بعنوان „صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدما" لأكثر من ٢٠٠ شابة، أكثر من نصفهن قد بدأن بالفعل مشاريع صغيرة حققت حاليًا نجاحًا في القدرة على الحفاظ على أعمالهن الجديدة، بهدف تعزيز ريادة الأعمال النسائية.

المساواة بين الجنسين هي محرك رئيسي للسياسات ومسألة مشتركة في جميع أعمال منظمة العمل الدولية. ومع ذلك، فإن زيادة التمويل الذي يركز على قضية المساواة بين الجنسين وتصميم مشاريع خاصة بها لهو أمر بالغ الأهمية لإبراز الثقل الاستراتيجي للقضية ومدى أهميتها. وفي هذا السياق، قام مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة بتوسيع حافظتها للقضايا الجنسانية في عام ٢٠١٩.

وتحتوي هذه الحافظة اليوم على ثلاثة مشاريع تركز على النوع الاجتماعي، بدأ اثنان منها في عام ٢٠١٩ بتمويل إجمالي يقارب ٤ مليون دولار. هذه المشاريع هي: مشروع العمل اللائق للنساء في مصر ٢٠٢١ وتونس (٢٠١٨ - ٢٠٢١) والذي تموله فنلندا، والبرنامج المشترك لتعزيز العمالة المنتجة والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين (٢٠١٩ - ٢٠٢٣) بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، والمرحلة الثانية من مشروع تعزيز أماكن العمل المراعية للاعتبارات الجنسانية في مصر (٢٠١٩ – ٢٠٢١).

برنامج تدريب منظمة العمل الدولية بشأن النوع الاجتماعي صاحبات المشروعات الصغيرة يمخين قدماً

طورت منظمة العمل الدولية هذا البرنامج التدريبي بهدف مساعدة المنظمات الشريكة لمنظمة العمل الدولية في تعزيز تطوير المشاريع بين النساء الفقيرات اللائي يرغبن في بدء أعمال تجارية صغيرة أو منخرطات بالفعل فيها. ويشجع البرنامج النساء الفقيرات، ولاسيما في المناطق الفقيرة، اللائي بدأن أو يرغبن في بدء أعمال تجارية صغيرة.

وقد نفذ مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة التدريب في عام ٢٠١٩، من خلال خمسة من مشاريع التعاون الإنمائي، وهم مشروع وظائف لائقة لشباب مصر: معاً لمواجهة التحدي، ووظائف لائقة لشباب مصر في دمياط؛ ومشروع وظائف لائقة لشباب مصر: معاً لمواجهة التحدي في القليوبية والمنوفية، ومشروع تشغيل الشباب في مصر: خلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص في ريف مصر الممول من النرويج، ومشروع تشغيل شباب في لمصر: إيجاد سبب للبقاء. الممول من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري:

نظرًا للنجاح الكبير الذي حققته هذه الأداة والطلبات المقدمة من الشركاء الوطنيين، ستوسع منظمة العمل الدولية التنفيذ من خلال المزيد من مشاريع المنظمة في عام ٢٠٢٠، وتعمل على تطوير نسخة رقمية من الأداة للوصول إلى مجموعة أكبر من المستفيدين.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع:

https://www.ilo.org/africa/information-resources/publications/WCMS_243480/lang--en/index.htm

منظمة العمل الدولية:
دليل تدريبي حول:
تعزيز دور النقابات في دعم المساواة بين الجنسين في مكان العمل

أعدت منظمة العمل الدولية هذه الأداة، والتي يتوفر منها نسخة باللغة العربية، اعتماداً على الدروس المستفادة من التدريبات النقابية السابقة، والمشاورات الواسعة مع المنظمات العمالية وخبراء النوع الاجتماعي.

يتضمن دليل التدريب لمحة عامة عن مفاهيم النوع الاجتماعي ومعايير العمل الدولية؛ ومبادئ توجيهية حول دور النقابات العمالية في تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وآليات لتعزيز تمثيل المرأة في النقابات العمالية، والمفاوضة الجماعية والتفاوض بشأن قضايا النوع الاجتماعي؛ والتخطيط الاستراتيجي المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

https://www.ilo.org/africa/about-us/offices/cairo/WCMS_637330/lang--ar/index.htm

الشركاء

منظمة العمل الدولية هي الوكالة الوحيدة الثلاثية التابعة للأمم المتحدة. منذ عام ١٩١٩، تعمل المنظمة على جمع ممثلين عن الحكومات والمنظمات العمالية ومنظمات أصحاب العمل في ١٨٧ دولة عضو لصياغة معايير العمل ووضع السياسات المعنية بالعمل وإعداد البرامج التي تعزز العمل اللائق لكافة النساء والرجال.

تعمل منظمة العمل الدولية في مصر بالتعاون مع الحكومات وأصحاب العمل والمنظمات العمالية لتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل اللائق في البلاد، حيث تُحدث المنظمة تغييرًا على المستوى المعياري والمؤسسي وكذلك على أرض الواقع من خلال البرامج والمشاريع، بالشراكة مع مجموعة من شركاء التنمية.

في الوقت نفسه، وبوصفها جزءا من الأمم المتحدة، تنسق منظمة العمل الدولية جهودها مع مكتب المنسق المقيم (RCO) والوكالات الشقيقة الأخرى لضمان تحقيق إنجاز منسق لإطار الشراكة من أجل التنمية من للأمم المتحدة (UNPDF) ورؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

تقدر منظمة العمل الدولية وتقيم جميع الشراكات التي ساهمت في الإنجازات على النحو المبين في التقرير وتتطلع إلى توسيع هذه الشراكات لمواصلة تحقيق نتائج مستدامة في السنوات القادمة.

إن الإنجازات التي تم إلقاء الضوء عليها في هذا التقرير هي نتيجة للمساهمة المثمرة من الجهات المانحة وشركاء التنمية التاليين:

حافظة المشروعات

اسم المشروع	المجالات الفنية	الجهة المانحة
وظائف لائقة لشباب مصر: معًا لمواجهة التحدي	التشغيل، سياسات تطوير المهارات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على محافظات المنيا وبورسعيد والبحر الأحمر والأقصر: التلمذة المهنية، التوجيه الوظيفي، ريادة الأعمال، خدمات التطوير الأعمال	الشؤون الدولية كندا
الطريق إلى الأمام بعد الثورة- العمل اللائق للمرأة في مصر وتونس	تعميم منظور النوع الاجتماعي في سياسات وتشريعات العمل؛ التمكين الاقتصادي للمرأة (المهارات ـ ريادة الأعمال)	وزارة الخارجية الفنلندية
مشروع مشترك حول وظائف ومهارات للأشخاص ذوي الإعاقة	مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنهجيات التعليم الإلكتروني	شراكة الأمم المتحدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة (UNPRPD)
تعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل	تعميم مراعاة النوع الاجتماعي	وزارة التجارة الخارجية وتنمية التعاون الهولندية
تشغيل الشباب في مصر (EYE): معا للعمل في القليوبية والمنوفية	تطوير سلسلة القيمة، ريادة الأعمال، التنمية الاقتصادية المحلية	وزارة الشؤون الخارجية النرويجية
المراكز الجامعية للتطوير المهني	تنمية المهارات والإرشاد المهني	الجامعة الأمريكية بالقاهرة
مبادرة التوعية المالية للمجموعات الأولى بالدعم محو الأمية المالية	التثقيف المالي – محو الأمية المالية دعم التعليم المالي	سفارة هولندا بالقاهرة
تعزيز العمل اللائق في شمال إفريقيا-I(ADWA)	سياسات التشغيل – التقييم والمتابعة	الوكالة السويدية الدولية للتعاون الإنمائي (SIDA)
مشروع خدمات تطوير الأعمال من أجل النمو	خدمات تطوير الاعمال، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسلسلة القيمة	الاتحاد الأوروبي

اسم المشروع	المجالات الفنية	الجهة المانحة
دعم تفعيل إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثاً في اتحاد الصناعات المصرية عن طريق تطوير قدراتها على تحليل تحديات بيئة الأعمال ومواجهتها من أجل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	الاتحاد الأوروبي
مشروع الإسراع بالقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد في إفريقيا	مناهضة عمل الأطفال في سلاسل القطن- دعم الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الاطفال	سفارة هولندا بالقاهرة
البرنامج المشترك لتعزيز العمل الإنتاجي والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين	سياسات التوظيف، والتشريعات، والتمكين الاقتصادي للمرأة	الوكالة السويدية للتنمية
وظائف لائقة لشباب مصر: دمياط	الوظائف اللائقة والتشغيل	شركة ميثانكس مصر
برنامج آفاق- الشراكة من أجل تحسين آفاق النازحين قسرا والمجتمعات المضيفة	التعليم- تنمية المهارات، تنمية المشروعات والتوعية	حكومة هولندا

المختصرات المستخدمة في هذا التقرير

ACCEL Africa	مشروع الإسراع بالقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد في مصر
AUC	الجامعة الأمريكية في القاهرة
BDS	خدمات تطوير الأعمال
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CBE	البنك المركزي المصري
CSR	المسئولية الاجتماعية للشركات
DJEP	برنامج وظائف لائقة لشباب مصر
DWT/CO	فريق العمل المعنى بالعمل اللائق في منظمة العمل الدولية/ المكتب القطري
EBDN	الشبكة المصرية للشركات الداعمة لذوي الإعاقة
EBI	المعهد المصرفي المصري
ECES	المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ELMPS	المسح التتبعي لسوق العمل في مصر
EPP	مشروع دعم التشغيل
EU	الاتحاد الأوروبي
EYE	تشغيل الشباب في مصر
FAO	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
FEI	اتحاد الصناعات المصرية
FES	مؤسسة فريدريش إيبرت
GAC	دائرة الشؤون الدولية الكندية
GDP	إجمالي الناتج المحلى
GIZ	المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي
GSIF	صندوق التأمين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي
HR	الموارد البشرية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IOM	منظمة الهجرة الدولية
ITCILO	مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية
JSC	نادي البحث عن وظيفة
LMO	مرصد سوق العمل
MCSBE	المجلس الشرق أوسطي للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال
MNE	المؤسسات المتعددة الجنسيات
MoF	وزارة المالية
MoHE	وزارة التعليم العالي
MoM	وزارة القوى العاملة

MoSS	وزارة التضامن الاجتماعي
MOU	مذكرة تفاهم
MSMEs	المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة
MSMEDA	جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
NAP	خطة العمل الوطنية
NCCM	المجلس القومي للطفولة والامومة
NCW	المجلس القومي للمرأة
NGO	منظمة غير حكومية
NSC	اللجنة التوجيهية الوطنية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PSIF	صناديق التأمين الاجتماعي العام والخاص
RCO	مكتب المنسق القائم
SCORE	برنامج استدامة تنافسية ومسئولية الشركات في مصر
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
SDS	استراتيجية التنمية المستدامة
SEDA	جمعية تنمية المشروعات الصغيرة
SIDA	وكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية
SIYB	حزمة منظمة العمل الدولية التدريبية (ابدأ وحسن مشروعك)
SME	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
TVET	التعليم الفني والتدريب المهني
UCCD	المركز الجامعي لتطوير المهارات
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNPDF	إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية
UNPRPD	شراكة الأمم المتحدة لتعزيز الأشخاص ذوي الإعاقة
UNTFHS	صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USDOL	وزارة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية
VCA/D	تحليل/ تطوير سلسلة القيمة
WDCL	اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال
WED	تنمية ريادة الأعمال النسائية
WFP	برنامج الأغذية العالمي
WISE	تطوير القوى العاملة وتعزيز المهارات

معرض الصور

(صورة فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي مع السيد/ إيريك أوشلان في افتتاح المعرض)

معرض تراثنا للحرف اليدوية، الذي ينظمه جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر تحت رعاية فخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يقدم فرصًا تسويقية لأكثر من ٥٠٠ عارض لمنتجات الحرف اليدوية والتراثية الأصيلة من كافة محافظات مصر.

شرفنا باستضافة معالي وزير القوى العاملة المصري محمد سعفان في مقر منظمة العمل الدولية بالقاهرة لإجراء حوار مع الموظفين تلاه مؤتمر صحفي، بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية

مشاركة طلاب المدارس والجامعات والأطفال ذوو الإعاقة في الاحتفالات من خلال المساهمة في زراعة الأشجار في المتحف المصري الكبير.

إبحار أسطول من مراكب الفلوكة في نهر النيل حاملاً لافتات تسلط الضوء على الذكرى المئوية لتأسيس منظمة العمل الدولية، للترحيب بشعب مصر في الاحتفال.

إهداء مائة شجرة بالمتحف المصري الكبير كجزء من الاحتفال بالمئوية.

مشاهدة كل من معالي وزراء القوى العاملة والآثار والمشرف على مشروع المتحف الكبير ومدير مكتب منظمة العمل الدولية لاحتفالية الزراعة.

جمهورية مصر العربية تكرم منظمة العمل الدولية بهدية يقدمها معالي وزير القوى العاملة محمد سعفان إلى السيد موسى أومـارو، نائب المدير العام لمنظمة العمل الدولية للعمليات الميدانية والشراكات.

الفنانة بشرى تغني في حفل رفيع المستوى احتفالًا بمرور مائة عام على إنشاء منظمة العمل الدولية وكذلك ٦٠ عاما على تواجدها في مصر وأفريقيا.

كورال أطفال مصر يقدمون عرضاً في الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء منظمة العمل الدولية. وقد قدمت الفرقة، التي تتألف من ١٠٠ طفل عامل سابقاً ممن تتراوح أعمارهم بين 0 و١٧ وقيادة المايسترو العالمي سليم سحاب، عرضها الغنائي باللغات العربية والإنجليزية واللاتينية والإيطالية.

اجتمع موظفو منظمة العمل الدولية بالقاهرة للاحتفال بالذكرى المئوية للمنظمة، معلنين "نحن فخورون للغاية لكوننا جزءًا من فريق منظمة العمل الدولية وسعداء بمشاركتنا في الاحتفال بمرور ١٠٠ عام على النهوض بالعدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق ".

توقيع اتفاقية شراكة بين منظمة العمل الدولية وشركة ميثانيكس مصر مدتها عامين بغرض مد نطاق مشروع منظمة العمل الدولية الرائد "وظائف لائقة لشباب مصر" (DJEP)، برعاية كندا، ليشمل محافظة دمياط.

سوف تقوم شركة ميثانكس مصر بتمويل التمديد من خلال التبرع بمبلغ مليون دولار إلى منظمة العمل الدولية.

أدناه، في حفل التوقيع، من اليسار إلى اليمين: العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة ميثانيكس مصر السيد محمد شندي، وسعادة السفير الكندي بالقاهرة السيد جيس داتون، وسعادة وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي الدكتورة سحر نصر؛ والسيد إيريك أوشلان، مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة.

في مارس ٢٠١٩، ناقشت منظمة العمل الدولية والأكاديمية الخاصة بالتنمية الريفية التابعة للمركز الدولي للتدريب لمنظمة العمل الدولية التي استمرت خمسة أيام، مستقبل المناطق الريفية والاستراتيجيات اللازمة لجعلها أكثر جاذبية للشباب. أعلاه، الحضور الذين ساهموا في إثراء الجلسة الافتتاحية.

ممثلون رفيعو المستوى من البلدان والمؤسسات والمنظمات المتعاونة يجتمعون لإطلاق برنامج مشترك جديد بين منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان "تعزيز فرص العمل المنتجة والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين" بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. واستضافت الاجتماع السيدة مايا مرسي رئيسة المجلس القومي للمرأة في مصر، بالتعاون مع وزارة القوى العاملة المصرية.

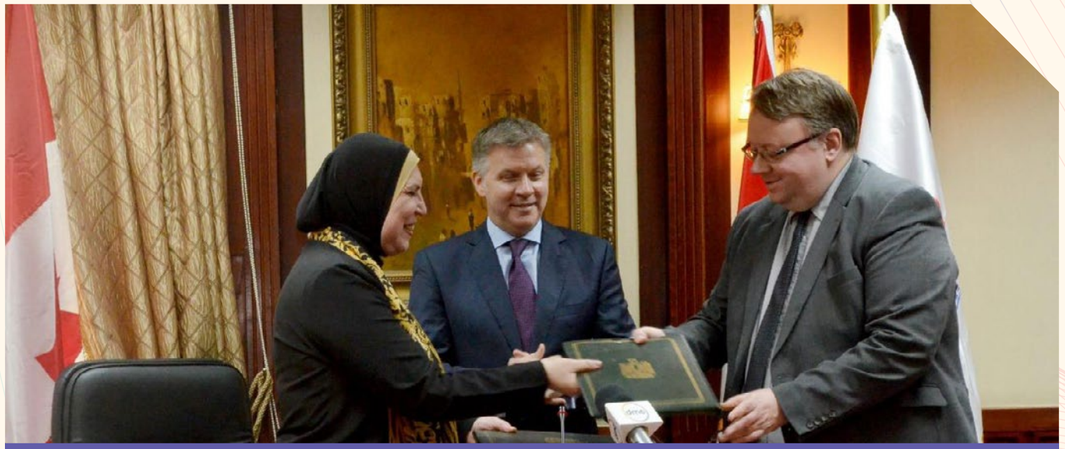

مشروع جديد لتدريب الشباب المصري على الأساليب الحديثة لإدارة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة. مراسم حفل توقيع مذكرة التفاهم (من اليسار إلى اليمين) د. نيفين جامع، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات والصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEDA) وسعادة السفير جيس داتون، سفير كندا بالقاهرة والسيد إيريك أوشلان، مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة.

زيارة الدكتور علاء مرزوق محافظ القليوبية، وسعادة السفيرة لين ليند، سفيرة النرويج في مصر والسيد إيريك أوشلان، مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة لشركتين، في مدينة العبور ومدينة السادات، من الشركات المشاركة في البرنامج العالمي لمنظمة العمل الدولية "استدامة تنافسية ومسئولية الشركات (SCORE). ويمثل برنامج استدامة تنافسية ومسئولية الشركات" أحد عناصر مشروع تشغيل الشباب في مصر (EYE) الذي تموله وزارة الشئون الخارجية النرويجية.

International
Labour
Organization